

ملخص سياسات رقم 30

المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة التجارة العالمية

هدى عباس

المركز الوطني للسياسات الزراعية

شباط 2009

المقدمة

تعتبر منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة متعددة الأطراف. إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وذلك من أجل الوصول إلى عالم اقتصادي مزدهر.

تتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع أصوات الدول الأعضاء ثم يتم إقرارها لاحقاً من خلال برلمانات الدول، إن محور النظام - والمعروف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف - هو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ناقشتها ووقعتها غالبية دول العالم وأقرتها برلماناتها، وتتضمن هذه الاتفاقيات الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية، وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقاً تجارية هامة، كما أنها تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع. تحال أية خلافات تجارية إلى لجنة فض و تسوية النزاعات في المنظمة حيث يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات والمعاهدات لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها، وبهذا الأسلوب تنخفض مخاطر تحول المنازعات التجارية إلى صراعات سياسية أو عسكرية.

تطور النظام التجاري العالمي من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت في ظل اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة). وقد تناولت الجولات الأولى من الجات بصفة أساسية خفض التعريفات، غير أن المفاوضات التالية شملت جوانب أخرى مثل مكافحة الإغراق وإجراءات التعريفات غير الجمركية. وأدت الجولة الأخيرة من الجات ، والتي استمرت من عام 1986 إلى 1994 إلى توقيع اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) ودخلت إلى حيز التنفيذ في عام 1995، وحددت فترة عشر سنوات للتطبيق الكامل لهذه الاتفاقية (أي مع نهاية العام 2004). Ratified essence.

كان الهدف الأساسي من مفاوضات جولة الأورغواي حول قطاع الزراعة هو إصلاح التشوهات في التجارة الدولية للزراعة وإخضاعها إلى قواعد السلوك التجاري الدولي وذلك من أجل الوصول إلى منافسة عادلة بين المنتجين مع التمكين من النفاذ إلى الأسواق العالمية سواء من خلال إزالة القيود غير الجمركية أو تخفيض الرسوم الجمركية، ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد بل استمر بعضها إلى ما بعد نهاية جولة الأورغواي.

بدأت في عام 2000 مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات تم وضعها على رأس جدول أعمال مفاوضات مؤتمر الدوحة الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في قطر في تشرين الثاني عام 2001. ويضيف جدول الأعمال مزيد من المفاوضات وإجراءات أخرى حول التعرف غير الزراعي والتجارة والبيئة وقواعد منظمة التجارة العالمية مثل الدعم ومكافحة الإغراق والاستثمار وسياسة المنافسة وتيسير التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية

والملكية الفكرية وعدد آخر من القضايا التي أثارها الدول النامية مثل الصعوبات التي تواجهها في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحالية. وعاودت مفاوضات جولة الدوحة للتنمية التي تجري في منظمة التجارة العالمية نشاطها في فبراير 2007 بعد أن ظلت متوقفة منذ قرار المجلس العام للمنظمة في شهر تموز 2006 بتعليق المفاوضات، قد تمثلت العقبات الرئيسية الثلاث التي تعوق إنهاء جولة المفاوضات وقتئذ في:

- الحاجة إلى الوصول إلى تخفيضات أكبر في التعريفات على المنتجات الزراعية من جانب الاتحاد الأوروبي.
 - الوصول إلى معدلات خفض أعلى للدعم الزراعي من جانب الولايات المتحدة.
 - تحقيق معدلات خفض أعلى في التعريفات على المنتجات الصناعية من جانب الدول النامية الصاعدة كالبرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا.
- عانت المفاوضات في إطار المنظمة من صعوبات بالغة وذلك بسبب تباين وجهات النظر واختلاف المصالح بشكل رئيسي بين الدول المتقدمة التي تدعم الزراعة بشكل أكبر مقارنة مع الدول النامية التي تلعب الزراعة دوراً مهماً في اقتصادياتها وعمالة أفرادها.

يناقش موجز السياسات هذا المواقف التفاوضية لكل من الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي - اليابان كدول متقدمة من جهة والبرازيل - الهند - الصين كدول نامية من جهة أخرى حول اتفاق الزراعة وبشكل رئيسي موضوع الحماية الزراعية الذي يتضمن ثلاث محاور رئيسية هي النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات

أولاً- النفاذ إلى الأسواق (استخدام القيود التعريفية فقط):

يتوجب على كل دولة أن تفتح حدودها لشركات ومنتجات الدول الأعضاء الأخرى من دون تحديد كمية الخدمات وكيفية تقديمها. وهذا يستلزم تحويل القيود غير الجمركية على حركة البضائع والسلع إلى قيود جمركية مع العمل على تحرير التعريفات تدريجياً وصولاً إلى إلغائها، وذلك عبر مفاوضات دورية.

المفاوضات المتعلقة بالنفاذ للأسواق للمنتجات الزراعية ما تزال متعثرة بانتظار قيام الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة العشرة الصناعية الكبرى بما فيها اليابان وكوريا بإجراء خفض أكبر في تعريفاتها والسماح بالمزيد من فرص الوصول إلى أسواقها لهذه المنتجات، فقد حرصت اليابان وكوريا اللتين تفرض كل منهما إجراءات حمائية مشددة على القطاع الزراعي - وبخاصة على أسواق الأرز- واللتين تتواجد فيهما معارضة محلية قوية لإصلاح هذا القطاع، حرصتا على حماية مزارعيهما من المنافسة الدولية خاصة في قطاع الأرز وقد نالنا حماية خاصة له، أما بالنسبة للهند وبقية مجموعة الثلاث والثلاثين للدول النامية فإن عليها أن تقوم بمساهمات أكبر في هذا الشأن، وألا يدعوا هدف توفير حماية خاصة لمنتجاتهم الزراعية الحساسة أن يحول دون تحقيق الهدف الأشمل وهو توسيع فرص النفاذ للأسواق. وترى الصين أن المقترحات المعروضة غير كافية لحماية مزارعيها من منافسة المنتجات الغربية وتصر على حقها بفرض رسوم جمركية أعلى لحماية منتجاتها الزراعية

وقد أيدت بلدان مجموعة كارينز (Cairns group)¹ بوصفها مصدرة صافية للسلع بقوة خفض إجراءات الحماية في البلدان الصناعية.

فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، فما زالت مجموعة الدول النامية الهامة مثل أعضاء مجموعة العشرين من الدول النامية الكبرى كالبرازيل والهند والأرجنتين ترفض إجراء خفض على تعريفاتها الجمركية، وفقا للنظام التلقائي المقترح لإجراء الخفض على هذه التعريفات باستخدام ما يعرف بالصيغة السويسرية التي يتم بمقتضاها خفض أكبر على التعريفات العالية وخفض أقل على التعريفات المنخفضة، مع توفير قدر من المرونة لبعض المنتجات الغذائية بصورة عامة.

ثانيا - الدعم المحلي :

يعرف الدعم المحلي على انه دعم أسعار ودعم مباشر يقدمان من قبل الحكومة للمزارعين وتعتبر تلك الدفعات التي تشجع على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار العالمية الأكثر تشويها للتجارة.

وبعبارة أخرى فإن السياسات المحلية الداعمة للزراعة ذات الأثر المباشر على الإنتاج يجب أن تتوقف، وعلى الدول الأعضاء في المنظمة أن تقوم بحساب الدعم من هذا النوع الذي تقدمه للزراعة ككل سنويا على أساس ما يعرف بمقياس الدعم المتراكم (AMS). وعلى رغم من كل المفاوضات التي جرت منذ عام 2000 وحتى الآن لم يتم التوصل إلى اتفاق على تخفيض الدعم المحلي، بل إن بعض الدول المتقدمة قد بدأت ممارسات تؤدي إلى زيادة الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانون أمن المزارع والاستثمار الريفي في أيار عام 2002 وبموجبه يزيد الدعم بنحو 82.8 مليار دولار على مدى عشر سنوات وتعد الدول الصناعية أكثر الدول منحا للدعم المحلي ، وقد صنف اتفاق الزراعة سياسات الدعم المحلي في ثلاثة صناديق هي:

1 - الصندوق الأخضر: يتضمن أشكال الدعم غير المشوه للتجارة.

2 - الصندوق البنفسجي: يتضمن كل أشكال الدعم المحلي المرتبطة جزئيا بالتجارة.

3 - الصندوق الأزرق: ويشمل كل أشكال الدعم التي تعتبر مشوهة للتجارة والإنتاج.

جرت مناقشة مجموعة واسعة من الموضوعات في مجال الدعم المحلي للزراعة دون ظهور أي توافق في الآراء حتى الآن، فقد أشارت بعض البلدان أن ارتفاع معدلات الدعم المحلي تشوه التجارة وينبغي تنظيمها ويبدو أن هناك استعدادا عاما في الوقت الحالي لإعادة النظر في الاختلال القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالتزاماتها بشأن الدعم المحلي، فمعظم البلدان النامية ملتزمة بالتقليل من مستويات الدعم إلى أدنى حد ممكن في حين أن معظم البلدان المتقدمة لديها حدود أعلى للصندوق البنفسجي أو الأزرق فمعظم الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة يندرج تحت الصندوق الأزرق والبنفسجي وبما أن الدعم المحلي الذي يندرج تحت الصندوق الأزرق غير مسموح به فإن الاتحاد الأوروبي قد

¹ مجموعة الكيرنز هي اتحاد يضم 18 بلدا مصدر زراعي أهمها كندا والبرازيل واستراليا.

قام بتحويل هذا النوع من الدعم إلى الصندوق البنفسجي، ولا توجد أي حدود على سياسات الصندوق الأخضر (للبلدان النامية أيضا الحق في استخدام سياسات الصندوق الأخضر إلا أن القليل منها هو الذي لديه القدرة الحالية على استخدامه). ومنذ بدء سريان اتفاق الزراعة تمارس الجماعات المعنية بالزراعة والمزارعون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان ضغوطا على حكوماتها وتعارض أي تخفيض في مستوى الحماية الممنوحة لأعضائها، وقد رفضت الولايات المتحدة تقديم أية تنازلات فيما يتعلق بتخفيض الدعم المحلي الذي تقدمه للمنتجات الزراعية وأصررت على أن لا يتجاوز التخفيض نسبة 53 % فقط بينما كان المقترح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي هو الوصول إلى نسبة 60 % ، أما مجموعة العشرين² فطالبت بتخفيض هذا الدعم بنسبة 75 % وفي المقابل طالبت الولايات المتحدة بتخفيض التعريف الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 66 % ، وقدم الاتحاد الأوروبي مقترحا بتخفيض التعريف الأوروبية بنسبة 51 % فقط بينما اقترحت مجموعة العشرين التخفيض بنسبة 54%.

قدمت استراليا في عام 2006 مقترحا جديدا بشأن تخفيض التعريف الزراعية وقد نص هذا المقترح على أن يتم تخفيض التعريفات الزراعية بمقدار اعلى ب5% من المقترح الذي قدمته مجموعة العشرين مقابل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الدعم الزراعي بمقدار 5 مليارات دولار وقد سمي هذا المقترح بالمقترح الخمسة خمسة ولكن هذا المقترح لم يحظ بموافقة الاتحاد الأوروبي، وما يزال الخلاف بشأن الدعم الزراعي مستمرا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث تطالب الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول المنتجة للسلع الزراعية بإلغاء الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي ودول أخرى لمزارعيها، حيث ترى واشنطن أن هذا الدعم يؤدي إلى منافسة غير عادلة في تجارة السلع الزراعية ويؤثر على المزارعين الأمريكيين ويحد من قدرة السلع الزراعية الأمريكية على دخول الأسواق، ويدافع الاتحاد الأوروبي عن الدعم الذي يقدمه للمزارع الأوروبي مبرراً ذلك بانخفاض العائد من الأراضي الزراعية ولمنع المزارعين من هجرها. أما فيما يتعلق بالدول الفقيرة فإنها تأمل في إنعاش صادراتها إلى الولايات المتحدة إذا خفضت الدعم الحكومي لمزارعيها ما يجعل الواردات أكثر منافسة في السوق الأمريكية.

ساندت اليابان الموقف الأوروبي وذلك لأن اليابان ترى أن دعم السلع الزراعية يمكن أن يتجاوز البعد التجاري لأن بعض الدول تقدم دعماً للمزارعين لأغراض غير تجارية قد تكون لمنع الهجرة إلى المدن مثلاً، وكان الاتحاد الأوروبي قد أبدى مرونة في هذا المجال خلال مؤتمر الدوحة وطالب أن يتم تخفيض الدعم المقدم للسلع الزراعية بصورة تدريجية ولكن في إطار شامل مع الولايات المتحدة واليابان ودول مجموعة ال15³ ، ويرى الأوروبيون أن الولايات المتحدة ليست محقة في اعتبار هذا الدعم معوقاً للتجارة الدولية ويؤكدون إن الولايات المتحدة نفسها تقدم دعماً للسلع الزراعية ولكن بطريقة غير مباشرة حيث قدروا هذا الدعم بحوالي 11 ألف دولار للمزارع الواحد سنويا في حين يتلقى المزارع الأوروبي نحو 5400 دولار سنويا.

ويتم الآن نوع من المقايضات بين الدول المختلفة من اجل تحقيق اكبر مكسب ففي الوقت الذي تبدي فيه البرازيل تشددا حول مناقشة الملف الصناعي أو ملف الخدمات وتقديم تنازلات بشأنه لصالح تحرير هذين الملفين أمام الدول الغنية فإنها

² مجموعة العشرين: تضم مجموعة العشرين كلا من الأرجنتين ، بوليفيا، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، مصر، إكوادور، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، جنوب أفريقيا، تايلند،
³ تضم مجموعة ال15 مصر ، الجزائر ، زيمبابوي ، السنغال ، نيجيريا ، كينيا ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، سيرلانكا ، الأرجنتين ، شيلي ، البرازيل ، المكسيك ، جاميكا ، فنزويلا ، بيرو

تشتت قيام الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتحديد موعد نهائي لإلغاء الدعم على السلع الزراعية وتقتصر عام 2010 كموعداً مناسباً وذلك كشرط أساسي قبل الدخول في مفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات والصناعة، وتقول الهند أنها على استعداد أن تتقدم بخطى أسرع ضعفين في الملف الخاص بتحرير الخدمات والصناعة في حال تقديم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موعداً محدداً لتحرير الزراعة، وتقول البلدان النامية إن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لمزارعيها يشوه الأسواق ويجعل من الصعب عليهم الحصول على أسعار عادلة لسلعهم. وقد كان بيتر ماندلسون المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي سابقاً قد ألقى باللوم على الولايات المتحدة الأمريكية لعدم إبدائها أية مرونة في مجال تخفيض الدعم المحلي مقابل المرونة التي أبدتها الاتحاد الأوروبي في مجال النفاذ للأسواق.

ثالثاً – دعم الصادرات :

يعتبر أكثر أشكال الحماية تشويهاً للتجارة وهو أن تلتزم البلدان المتقدمة بتخفيض قيمة دعم صادراتها، وقد تضمن إعلان الدوحة نصاً يفيد بالتخفيض التدريجي لدعم الصادرات تمهيداً لإلغائها إلا أنه لم يحدد جدولاً زمنياً لذلك.

ويعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا من أكثر الدول التي تقوم بتقديم الدعم لصادراتها الزراعية، وأكثر المنتجات التي يقدم لها الدعم التصديري هي القمح ولحم البقر ومنتجات الألبان.

نجم مؤتمر هونغ كونغ الوزاري (ديسمبر 2005) في التوصل لقرارات محددة بشأن بعض مبادئ وأسس المفاوضات وتحديد عدد من التواريخ لإتمام الاتفاق على التفصيلات، بالنسبة للزراعة تم الاتفاق على الإلغاء التام التدريجي لدعم الصادرات الزراعية قبل نهاية عام 2013، بحيث يتم إجراء خفض جانب جوهري من الدعم التصديري مع نهاية النصف الأول من الفترة الكلية لإلغاء الدعم ، وأعلن الاتحاد الأوروبي استعداده للتفاوض بشأن هذا التاريخ بعد أن رفض لفترة طويلة الالتزام بأي جدول زمني. وكانت معظم الدول وفي طليعتها الولايات المتحدة والدول الناشئة في مجموعة العشرين تطالب بتحديد موعد لوقف الدعم للقطاع الزراعي عام 2010 ولكنها وافقت في النهاية على المهلة المقترحة، كما يطالب الأوروبيون بفرض قيود على سبل الدعم الأخرى للصادرات الزراعية في العالم مثل اعتمادات التصدير والمساعدات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الفقيرة وغيرها. أما بالنسبة للمنتجات غير الزراعية أقر إعلان هونغ كونغ استخدام الصيغة السويسرية (وهي أحد الصيغ المطروحة لإجراء خفض في التعريفات الجمركية على المنتجات غير الزراعية)، وطالب الإعلان بتكثيف الجهود للانتهاء من تحديد قواعد المفاوضات وأن تتقدم الدول الأعضاء بمشروعات جداول تحرير تجارة منتجاتها غير الزراعية على أساس هذه القواعد.

ويعني التوصل إلى اتفاق ناجح للتجارة العالمية وجود أسعار أرخص للسلع المصنعة للمستهلكين في العالم، كما يعني بالنسبة للشركات توسعاً تجارياً أكبر. ومع قرب انتهاء المهلة المحددة للتوصل لاتفاق تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ما زالت الخلافات على أشدها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وقوى تجارية أخرى حول سبل خفض الحواجز التجارية مما يعزز المخاوف من احتمال فشل جولة مفاوضات الدوحة، وبالتالي يرى الأوروبيون أنه على الولايات المتحدة خفض سقف مطالبها لتخفيضات شاملة للتعريفات الجمركية على السلع الزراعية، فالمطالب الأمريكية ستجعل

الزراعة في أوروبا متعذرة وستضر البلدان الفقيرة أيضاً، كما أن هناك مطالب تفرض على البلدان النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند أن تقوم بتخفيضات حقيقية وليس مجرد خفض سقف الرسوم الجمركية التي تفرضها على السلع المصنعة مثل السيارات والكيماويات ذات الأهمية الخاصة للاتحاد الأوروبي .

سوريا ومنظمة التجارة العالمية

قدمت الجمهورية العربية السورية طلب رسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 22/10/2001 كما تم مجدد التأكيد على طلب الانضمام بتاريخ 29/1/2004 و لكن هذا الطلب لم يدرج على جدول أعمال اجتماعات المنظمة لدراسته حتى تاريخه. إن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية يتطلب بذل الكثير من الجهود على صعيد الإصلاح الاقتصادي لتجنيب الاقتصاد السوري منعكسان غير مرغوب بها، عند فتح أسواقها بحسب مقتضيات الانضمام للمنظمة فالاقتصاد السوري بقي اقتصاداً قائماً على التخطيط المركزي ومغلقاً حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين حين بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصاد يتجلى في عملية تحرير تدريجي للتجارة عبر اتخاذ إجراءات متنوعة أبرزها تبسيط وتوحيد وتخفيض الإجراءات الجمركية وإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية كما جرى تحرير التجارة عبر إنشاء مناطق للتجارة الحرة.

إمكانية الاستفادة من مواقف الدول الكبرى لمصلحة التجارة الزراعية السورية :

أولاً - النفاذ إلى الأسواق

تحقق سورية فوائض تصديرية هامة في منتجات الحبوب والبقول والخضار والفواكه والقطن والأغنام، وإن معظم هذه الصادرات تنجّه للدول العربية باستثناء القطن الذي يصدر إلى كل أنحاء العالم، وفي حال انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ستحصل سورية على معاملة الدولة الأكثر رعاية عند تصديرها إلى الدول الأعضاء أي ستخضع صادراتها لقيود تعريفية فقط بعد أن تكون قد خفضت تعرفنها وفق ما يتم الاتفاق عليه في إطار المفاوضات التي تتم عند قبول طلب الانضمام مع الشركاء التجاريين بعد أن تتم عملية تحويل القيود الكمية إلى قيود تعريفية، ومن المتوقع أن تزداد إمكانية نفاذ المنتجات الزراعية السورية إلى هذه الدول بعد أن تحصل على معاملة الدولة الأكثر رعاية. أما بالنسبة للدول المتقدمة التي تطبق تعريفات جمركية مرتفعة على وارداتها من المنتجات الزراعية والمقدرة بـ 40% بالمتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد تصل التعرفة الجمركية إلى أكثر من 300% على بعض السلع الزراعية التي هي موضع اهتمام الدول النامية وبالتالي فإن نفاذ المنتجات الزراعية السورية إلى هذه الدول عندما تحصل على معاملة الدولة الأكثر رعاية سيخضع إلى اعتبارات تختلف من منتج إلى آخر وبالتالي فمن المتوقع أن تزداد الصادرات السورية من المنتجات الزراعية إلى جميع بلدان العالم مع عملية التحرير باستثناء بعض السلع لبعض البلدان المتقدمة ذات التعرفة العالية. وسوف يكون موقف الصين والبرازيل وأستراليا مفيداً وفي مصلحة الموقف السوري في هذا المجال نظراً لأن سوريا قد قامت بتحرير تجارتها الزراعية من جهة ولأنها دولة زراعية مصدرة تسعى لتوسيع صادراتها الزراعية من جهة أخرى.

ثانيا- الدعم المحلي

في سورية يقدم دعم سعري لكل من القطن والقمح والشوندر السكري وان هذا الدعم المقدم لهذه المنتجات بالإضافة إلى الدعم المقدم للتبغ غير متوافق مع منظمة التجارة العالمية حيث أن دعم أسعار السوق يعد من سياسات الصندوق البنفسجي إذا تجاوزا حدا معيناً هو 10% من قيمة الإنتاج. إن موقف الولايات المتحدة كدولة مدافعة عن الدعم والاتحاد الأوروبي ككتل مازال يحافظ على الدعم من خلال تحويله من الأشكال غير المسموحة إلى الأشكال المسموحة منه سيكون مفيداً للموقف السوري الذي لا يريد إلغاء الدعم بل إعادة توزيعه وان نستفيد من إتباع الطرق التي تتبعها هذه الدول ونضعها بشكل يتوافق مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية لسورية

ثالثا - دعم الصادرات السورية

إن المحاصيل الاستراتيجية السورية التي تفوق أسعارها الأسعار العالمية تحظى بدعم تصديري عند تصديرها ، وعليه فإن النفقات المترتبة على مؤسسات التجارية الحكومية عند تصدير منتجات مثل القطن هي بمثابة دعم تصديري ستطالب سورية بتخفيضه أو إلغائه، وإذا علمنا أن هذه النفقات ناجمة بالأصل عن الدعم السعري فإننا سندرك بان سياسات الدعم السعري المتبعة في سورية ستحتاج للتعديل باتجاه سياسات بديلة تتوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية. هذا ولا يوجد في سورية قيود على التصدير باستثناء بعض المواد المحصور تصديرها بالقطاع العام كالأقطان المحلوجة والغزول القطنية والتبغ والقمح، ولا تعارض منظمة التجارة العالمية وجود مؤسسات التجارة الحكومية لكنها يجب أن تكون متوافقة مع قوانين المنظمة بحيث يلغى وضعها الاحتكاري في عمليات الاستيراد والتصدير وبالتالي فإن موقف سورية سيكون مثل موقف معظم كبار اللاعبين في هذا الموضوع. وبالنظر لكون إعلان مؤتمر هونج كونج قد أقر إلغاء دعم الصادرات (ومنها الزراعية) بموافقة جميع الأعضاء فلم يعد هناك تمايز كبير في المواقف من هذه القضية وبالتالي ستكون سوريا منسجمة مع التوجه العام في المنظمة والذي يسعى لإلغاء دعم الصادرات وفي هذا الإطار فإن التوجه السوري سيكون كذلك متوافقا مع موقف كبار اللاعبين في المنظمة وبالتالي فإن سوريا لن تواجه صعوبات في هذا المجال، وبالتالي فإن على سوريا أن تكون على دراية كاملة بمواقف اللاعبين الكبار في المنظمة وذلك حتى تستطيع تحديد مساراتها، وأن تساند مواقف الدول التي لها توجهات مشابهة للتوجهات السورية كما عليها أن تجد الطرق المناسبة للاستفادة من مواقف هذه الدول والاستفادة منها لخدمة مصالحها .

خاتمة

إن بقاء سوريا خارج النظام التجاري العالمي الذي تمثله منظمة التجارة العالمية سيؤثر سلباً على تجارتها مع هذا العدد الكبير من الدول المنضوية تحت لوائه لأنه يعني الانكفاء والانعزال عن الساحة الدولية، كما أن الانضمام ينسجم مع السياسة الاقتصادية الحالية لسورية باعتمادها اقتصاد السوق الاجتماعي في إطار عضويتها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وشراكتها مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اتفاقية إقامة منطقة حرة مع تركيا والتي تؤسس لتبادل تجاري حر بين البلدين. إن تأخر سورية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لن يعفيها من التأثير بالتزامات الدول الأعضاء في مجال الزراعة وغيرها من المجالات، كما ستفقد الدولة العديد من المزايا نتيجة هذا الانضمام، من جهة أخرى سيساهم تخفيض الدعم المحلي أو تحويله إلى الصندوق الأخضر في خفض النفقات الحكومية إلا أنه قد ينعكس سلباً على الإنتاج حيث سيؤثر خفض الدعم على الأسعار التي يحصل عليها المزارع في سورية ولاسيما القمح والقطن والشوندر السكري، كما ستفرض عملية الانضمام على سورية بعض الأعباء المالية والإدارية أثناء المفاوضات.

ولكن وبالرغم من ذلك فانضمام سورية إلى منظمة التجارة أصبح أمراً ملحاً وذلك من أجل تحسين صورة سورية عالمياً وطمأنة المستثمرين التجاريين، كما سيكون حافزاً لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات اقتصاد السوق. بالنسبة للمتحصلات الجمركية من الصعب تحديد الانعكاسات المالية بصورة دقيقة نتيجة هذا الانضمام إلا بعد إنهاء المفاوضات التي ستجريها سورية مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة والتوصل إلى تحديد التعريفات الجمركية التي سيتم التوصل إليها فمن المعلوم بصورة عامة أن الالتزام المطلوب من الدول النامية يقتصر في المدى المنظور على التعهد بعدم اللجوء إلى رفع المستوى الحالي لتعريفاتها الجمركية والمحافظة على مستوى التعريفات الجمركية الذي يتم الالتزام به خلال المفاوضات، وبالرغم من أن ارتفاع الأسعار الناجم عن تخفيض الدعم فإن ازدياد إمكانية النفاذ إلى الأسواق سيكون حافزاً هاماً للمصدرين وبالتالي للمنتجين المحليين للتوسع في بعض الزراعات القائمة. وفي المحصلة، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحتسب في ضوء الأرباح التي سيجنيها القطر على المدى المتوسط والطويل فيما لو استطاعت تحقيق نجاح خلال مفاوضات الانضمام من جراء مساهمة التجارة في عملية التنمية وتحسين كفاءتها، ويحسمه واقع عدم إمكانية العيش خارج النظام التجاري الدولي الجديد الذي سيشكل دعامة أساسية من دعائم النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين.

المصادر

- جيوفاني أنانيا(2007): *المفاوضات متعددة الأطراف والاتفاقيات التجارية التفضيلية* ،جامعة كالا بريا، ايطاليا، يمكن الحصول عليه من هذا الرابط
http://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm
- محسن اسمندر (2006): *الآثار المتوقعة لاتفاقية تحرير التجارة على قطاع الزراعة في سورية*(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط) ، جامعة دمشق، دمشق.
- سلمى حسين: *اتفاقية الزراعة: إفقار صغار المزارعين في العالم لصالح الشركات الزراعية العملاقة*
- رفعت العوضي(2008): *منظمة التجارة العالمية ... الحاضر والمستقبل*، موقع الجزيرة نت ، يمكن الحصول عليه من هذا الرابط <http://www.aljazeera.net/portal/siteareement>